المواطنة الفاعلة في العراق: بين التحديات السياسية والواقع الاجتماعي

م.م. اية محمد ثجيل الربيعي
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية
Aya.mohamed@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم المواطنة الفاعلة في العراق بوصفه احد الركائز الاساسية لبناء الدولة الحديثة وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها البلد بعد عام ٢٠٠٣ مركزا على العلاقة التفاعلية بين الاطار السياسي والواقع الاجتماعي وتأثيرهما في ترسيخ المواطنة الفاعلة، ويركز البحث على أهم الواقع السياسي التي تقف أمام ترسيخ المواطنة الفاعلة، مثل تأثير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ على المواطنة ، وضعف المشاركة السياسية ،ودور الاحزاب السياسية ، وانتشار الفساد السياسي، وما يترتب عليه من تراجع الثقة بين المواطن والدولة، فضلًا عن محدودية المشاركة السياسية ، كما يتناول البحث الواقع الاجتماعي للمواطنة الفاعلة، من خلال الهوية الوطنية ، ودور العشيرة والبنية المجتمعية ، إضافة إلى تأثير الفقر والبطالة .

وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز المواطنة الفاعلة في العراق يعد شرطًا أساسيًا لبناء دولة مستقرة وقادرة على مواجهة تحدياتها، وأن تحقيق ذلك يتطلب إصلاحًا سياسيًا ومجتمعيًا شاملًا، وتعاونًا بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني .

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الفاعلة، التحديات السياسية، الواقع الاجتماعي، العراق.

Active citizenship in Iraq: Between political challenges and social reality

Assistant lecturer: Aya Mohamed tgeel
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
Aya.mohamed@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This research aims to study the concept of active citizenship in Iraq as a fundamental pillar for building a modern state and strengthening political and social stability amidst the political and social transformations the country has witnessed since 2003. It focuses on the interactive relationship between the political framework and social reality and their impact on establishing active citizenship. The research examines the most significant political realities hindering the consolidation of active citizenship, such as the impact of the post-2003 political system on citizenship, weak political participation, the role of political parties, the spread of political corruption and its resulting decline in trust between citizens and the state, as well as the limited scope of political participation. The research also addresses the social reality of active citizenship

through national identity, the role of tribalism and social structures, and the impact of poverty and unemployment.
In light of the above, the research proposes a set of mechanisms to promote active citizenship, enhance political participation, develop civil society, strengthen the economic and cultural factors, and bolster the role of the media. The study concludes that promoting active citizenship in Iraq is a prerequisite for building a stable state capable of facing its challenges, and that achieving this requires comprehensive political and social reform, and cooperation between state institutions and civil society.

المقدمة

تُعد المواطنة الفاعلة أحد أهم الأسس التي تقوم عليها الدول الحديثة ومطلب أساسي لا يمكن الاستغناء عنه ، كونها تعبر عن العلاقة المتبادلة بين الفرد والدولة، والتي تقوم على المشاركة الحقيقية في الحياة العامة والالتزام بالقانون والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية ، اذ اكتسب موضوع المواطنة الفاعلة أهمية متزايدة بعد التحولات السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣ اذ شهد المجتمع العراقي تغييرات عميقة في بنيته السياسية وهويته الاجتماعية ما جعل مفهوم المواطنة الفاعلة يتعرض لتحديات كبيرة وتبرز الحاجة اليوم إلى دراسة هذا المفهوم بصورة علمية متعمقة ، لفهم مقوماتها والواقع السياسي والاجتماعي التي تعزز المواطنة الفاعلة في العراق، وتلك التي تعيقها، في ظل سياق تتداخل فيه الاعتبارات السياسية والاجتماعية والثقافية.

اهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يغطيه ، اذ تعد المواطنة الفاعلة من القضايا ذات الابعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والامنية للبلد اذ تعبر عن مستوى الانتماء بين الافراد المجتمع والدولة .

مشكلة البحث

على الرغم من وجود إطار دستوري يؤكد مبادئ المواطنة وحقوق الأفراد، إلا أن المواطنة الفاعلة في العراق ما تزال تواجه صعوبات واضحة تتمثل في تأثير المحاصصة السياسية، وانتشار الفساد، وضعف الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، إضافة إلى التحديات الاجتماعية مثل الانقسامات الطائفية والعشائرية، وتدني الوعي المدني.

أهداف البحث

نهدف من خلال دراستنا الى بيان توضيح ماهية المواطنة الفاعلة وشروطها وبيان المقومات التي تقوم عليها المواطنة الفاعلة ،وبيان الواقع السياسي للمواطنة الفاعلة في العراق، ودراسة الواقع الاجتماعي العراقي ، وسبل تعزيز المواطنة الفاعلة في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إلى أي مدى يسهم الواقع السياسي والواقع الاجتماعي في إعاقة تحقيق المواطنة الفاعلة في العراق؟

هيكلية البحث

سنتناول في هذا البحث وفق الهيكلية التالية: **المبحث الاول:** ماهية المواطنة الفاعلة ، **المبحث الثاني :** الواقع السياسي والاجتماعي للمواطنة الفاعلة في العراق مقسم الى مطلبين تناول المطلب الاول: الواقع السياسي للمواطنة الفاعلة في العراق والمطلب الثاني: الواقع الاجتماعي للمواطنة الفاعلة في العراق ، **المبحث الثالث:** سبل تعزيز المواطنة الفاعلة في العراق.

المبحث الاول

ماهية المواطنة الفاعلة

تتسع المواطنة للعديد من المفاهيم فالمواطنة في اللغة الانكليزية (citizen) ينحدر من اصول لاتينية بمعنى الانسان الذي يشارك في الشؤون المدنية – السياسية (عواد ٢٠١٣، ٤١٠) وفي اللغة العربية ما خوذه من الوطن وهو محل الاقامة والحماية ، وان المواطنة انتماء وولاء لعقيدة وطن وقيم ومبادئ والتزام من المواطن بتحمل مسئولياته تجاه وطنه مقابل الحقوق التي يتمتع بها (عمر ٢٠٢٢، ٥٦). وقد عرفت المواطنة في الموسوعة السياسية بانها "صفه المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات الذي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن واهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة "(الكيالي ١٩٩٠، ٣٧٣)

وتعرف المواطنة بأنها تحالف وتضامن بين أناس احرار متساوين في القرار والدور والمكانة (حسين ٢٠٢٢، ٢١٩) ، وايضا بانها شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك ينظم هذا الشعور اجتماعياً وقانونياً وسياسياً ، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية (زيدان ٢٠٢٥، ٢١٣).

وكذلك تعرف المواطنة على أنها المكان الذي يستقر فيه الفرد استقراراً ثابتاً داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم، ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكلٍ متساوي من دون أي نوع من لتمييز مع بقيه المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليه (حسن ٢٠١٧، ١٦).

وقد حدد بعض الباحثين مواصفات دولية للمواطن الذي لابد ان يتسم بصفة المواطنة وهي ان يحترم حقوق وحرية الغير وان يعترف بالديانات الاخرى و ان يكون مواطنا مشاركا في ادارة الصراعات بطريقة الأعنف ويشارك في قضية تشجيع السلام الدولي (ابادي ٢٠٢٣، ٢٠٢).

ويرى البعض، بأّن مفهوم المواطنة يُحيل إلى شرطين أساسيّن (كوثرني ٢٠٠٤، ١٣٦) :

١- يتمثل بالدولة الوطنيّة وما يستتبع ذلك من إقامة مجتمعّ قومي وطني يقوم على اختيار إرادة العيش المشترك بين أبنائه .

٢- يتمثل النظام الديمقراطي واستدعاءاته الكثيرة على مستوى التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين الخاص والعام.

لا يكفي أن تبنى المواطنة كمفهوم فقط لتحقيق ما يحتويه المصطلح من معاني سامية لابد من توفر شروط ومقومات يمكن من خلالها الحديث عن المواطنة الفاعلة في دولة ومن بين جملة الشروط الواجب توفرها لتحقيق ذلك ما يلي (القاسم ،٢٢):

١- نمو الدولة : يعد هذا الشرط من أهم الشروط الواجب توفرها في تحقيق المواطنة الفاعلة وذلك بامتلاك الدولة الثقافة الواجب توفرها منها المشاركة السياسية والمساواة أمام القانون والفهم الصحيح للدولة.

٢- تحقيق الديمقراطية : وهو أن تتبنى الدولة الديمقراطية بمعناها الحقيقي فهي تعتبر الحاضن الأول للديمقراطية على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات في الدولة والمساواة بغض النظر عن الدين والعرق أو المذهب أو الجنس خاصة وأن الشعب العراقي بطبيعته هو متعدد المذاهب والطوائف فهو شعب فيه العديد من الاختلافات المذهبية والعرقية .

٣- تمتع المواطنين بالحقوق السياسية : ذلك من خلال التوزيع العادل للفرص والمساواة بين كافة المواطنين.

٤- التنشئة الاجتماعية والثقافية : التي تعد من الشروط المهمة لتحقيق المواطنة بمفهومها الحضاري والقيمي وذلك من خلال تجسيد نظام تربوي وتقاضي متكامل.

وان أساس المواطنة الفاعلة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتعمل على كونها تمثل نظام سياسي يخدم الجميع ونظام اجتماعي يعتمد على حب الوطن ومراعاة السلوك العملي المعبر عن احترام حقوق الوطن على أبناءه ، كما أنها نظام قانوني لمعرفة حقوق الإنسان والمواطن وواجباته تجاه افراد المجتمع والبلد ، وان مقومات المواطنة الفاعلة تتضمن :

١- الانتماء: ان الانتماء في اللغة الزيادة او النماء لوجود ارتباط لغوي بين كلمه الانتماء وكلمة النمو لان الفرد تنمو شخصيته جسميا وفكريا ووجدانيا واجتماعيا (ابن منظور ١٩٨٣، ٤٥١)، والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بجد وإخلاص وحماس لارتقاء بوطنه وللدفاع عنه ومن مقتضياته أن

يفتخر الفرد بوطنه فالانتماء هو إحساس إيجابي تجاه الوطن (حامد ٢٠٢٥)، ويمكن تعريف الانتماء بأنه الانتساب الحقيقي للوطن الذي يعني الشعب والأرض فكراً وتجسيده بالجوارح عمال والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك والاعتزاز بالانضمام للوطن والذي يعبر عن الصلات والعواطف والروابط التي تربط المواطن بوطنه، ان العلاقة بين المواطنة والانتماء علاقة تبادلية تمثل قيمة العلاقة بين الوطن ومواطنيه ومن متطلبات تحقيق الانتماء ان يفتخر الفرد بهويته الوطنية والدفاع عنها والحرص على تعزيزها فانتماء الفرد يكون لأسرته ولوطنه ولدينه (خورشيد ٢٠٢٥، ١٠٣).

٢- الولاء: يشير مصطلح الولاء لغة الى الولي أي القرب والدنو، فالولاء يعد ركنا من اركان الانتماء للدولة ومن اهم المؤشرات التي تشير إلى أساسيات بقاء الدولة ونهضتها ، ويعني أن يسمو الانتماء للوطن والدولة فوق أي انتماء أخر قد يتعارض مع هذا الانتماء والولاء للدولة يعني انتساب الفرد لوطنه والتفاعل مع ذلك قوال وفعال ، وتكمن أهمية الانتماء الوطني في انه يمثل الضمير الداخلي الذي يوجه الفرد ويرشده إلى ما فيه صالح للوطن، فكلما وجه الانتماء للوطن توجيها سليما كان ذلك عاملا من عوامل بناء المجتمع ويعمل الولاء على حماية المجتمع من عوامل الفساد والانحراف والظواهر السلبية كالفساد والتجسس وعمليات التخريب والإرهاب وغيرها التي تظهر في غيابهما لان الفرد الذي يشعر بالولاء والانتماء لوطنه يبتعد عن كل ما يؤدي إلى الأضرار بالمصلحة الوطنية (رحال ٢٠١٠، ٧١) .

٣- الحرية : فالحرية تبرز خصائص وملامح الشخصية وتعزز الثقة لدى المواطن وتسع أفاق المشاركة الاجتماعية ، أن المواطنة في المجتمعات المتعددة تتضح من خلال الجماعات التي تستند أعمالها وعلاقتها على الحرية والتوافق والرضا والتعامل فيما بين أفرادها على أساس المشاركة الفعالة .

٤- الحقوق : أن المواطنة مرتبطة بحب الوطن ولا يتم ذلك الا اذا شعر المواطن انه يتمتع بحقوق والتي هي متلازمة مع الواجبات كتوفير الرعاية الصحية و التعليم وحفظ الأمن .

٥- الواجبات: وتختلف حسب طبيعة كل مجتمع فبعض الدول ترى في المواطنة المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية واحترام النظام والحفاظ على الممتلكات العامة وعدم الأضرار بها والدفاع عن الوطن والمشاركة في الأعمال التطوعية (مصطفى ، ٦٣).

٦- المشاركة المجتمعية: تمثل المشاركة المجتمعية احد مقومات المواطنة الفاعلة الرئيسية ، وهي ذات أهمية كبرى في المجتمع اذ تساهم في عمارة الوطن وتنميته وتطويره وصنع مستقبله والمساهمة في إزالة المعوقات التي تعوق تقدمه وازدهاره .

ومن خلال ذلك يمكن القول ان المواطنة ليست حقوقا يتمتع بها المواطن فقط؛ بل لا بدّ من توازن بين تلك الحقوق وبين الواجبات فكلما تعطي المواطنة حقوقاً سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ، فإنّها بالمقابل تفرض مجموعة من الواجبات والالتزامات والمسؤوليات للوطن.

المبحث الثاني

الواقع السياسي والاجتماعي للمواطنة الفاعلة في العراق

تعد المواطنة الفاعلة من الركائز الاساسية في بناء الدولة الفاعلة وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد اذ تقوم على وعي الفرد بحقوقه وواجباته واسهامه في تحقيق الصالح العام، وكما عرفنا المواطنة بأنها العلاقة القانونية والسياسية والاجتماعية بين الفرد والدولة، وتقوم على قاعدة من الحقوق والواجبات .تشمل الأبعاد الرئيسية للمواطنة ما يأتي:

١- البعد القانوني : يشمل الحريات الفردية الأساسية، مثل حرية التعبير، حرية الاعتقاد، وحق التملك ويتعلق بالحق في العدالة والمساواة أمام القانون و يتحقق بشكل أساسي من خلال المؤسسات القضائية والدساتير والقوانين التي تضمن هذه الحقوق.

٢- البعد السياسي : يشير إلى حقوق ومسؤوليات الفرد تجاه النظام السياسي و يتمثل في الحق في المشاركة في الحياة السياسية، بما في ذلك الحق في التصويت والانتخاب، والترشح للمناصب العامة، والمشاركة في صنع القرار ويتحقق عبر المؤسسات البرلمانية وآليات المشاركة السياسية الأخرى.

٣-البعد الاجتماعي: يشمل الحق في مستوى معيشي لائق والحق في التعليم و الرعاية الصحية و العمل والضمان الاجتماعي والحق في التعبير عن الهوية الثقافية والدينية واللغوية دون تمييز.

ومن خلال ذلك يمكن تقسم المبحث الى مطلبين هما: الواقع السياسي والواقع الاجتماعي للمواطنة الفاعلة في العراق .

المطلب الاول

الواقع السياسي للمواطنة الفاعلة في العراق

تتحقق المواطنة الكاملة عندما لا يكون هناك انتهاكات لحقوق المواطنة في الجانبين القانوني والسياسي للبلد، وتكون حقوق المواطنة منقوصة إذا ما توافرت أسباب معينة أهمها (التمييز واستبداد الدولة وغياب مبدأ استقلال القضاء) والمواطنة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق الا عندما تتحقق كل الأركان ويشد بعضها بعضا كما يلي:

١- تأثير النظام السياسي على المواطنة

ان تبني النظام السياسي الديمقراطي التعددي شرطا اساسيه لبناء دولة المواطنة ، فلا يمكن الوصول الى دولة مواطنة فاعلة من دون احترام وطاعة الدستور والقوانين والفصل بين السلطات ومراقبة ادائها والتزامها، وعلاقتها مع بعضها البعض وبتبنيها للنظام الحكم النيابي الجمهوري الذي يمارس فعالياته عبر مؤسسات دستورية، تعتمد الدستور مرجعا نظام سياسي قائم على حكم القانون، والفصل بين السلطات (التنفيذية_ التشريعية _القضائية)، إذ فصل الدستور السلطات العامة، واستقلالها عن بعضها البعض، ومنع تدخل احداهما في عمل الأخرى من جهة، وكفل تعاونها المشترك لخدمة الصالح العام من جه اخرى، فالسلطة التشريعية مكونة من مجلسين (النواب_ الاتحاد) تأخذ على عاتقها مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبتها، في حين تتكون السلطة التنفيذية من (رئيس ومجلس للوزراء) يمثلون السلطة الفعلية التي تضطلع بمهام ادارة شؤون البالد، تراقب عملهم وتبت في النزاعات التي تواجههم سلطة ثالثة مستقلة عنهم هي السلطة القضائية التي تتولى الفصل في النزاعات بين المواطنين، والمواطنين والمؤسسات الدولة، اذ يستلزم مبدأ المواطنة والرابطة القانونية والسياسية التي ينشئها بين الفرد المواطن والدولة اطاعة الدستور واحترام القوانين الصادرة والنافذة في الدولة من قبل المواطنين والسلطات الحاكمة في آن واحد وهذا ما يسمى بمبدأ سيادة القانون، وقد نص الدستور العراقي على ان السيادة للقانون و الدستور يعد القانون الاسمى والأعلى في العراق (زنكنه ٢٠٢٤، ١٣٥).

وقد حدد مفهوم المواطنة في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ جملة من الحقوق السياسية والمدنية واقرا مبدا المساواة أمام القانون وحرية الراي والمشاركة السياسية، وقد نصت المادة١٤ على أن: العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. ولتحقيق ذلك، من الضروري توافر القواعد المؤسسة للمواطنة وهي: أولاً: قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون دون تمييز، ثانيا : قاعدة المشاركة الفعلية دون تمييز بكل أبعاد المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثالثًا: قاعدة الحرية وتقبل الرأي والرأي الآخر، وأخيرا قاعدة العدالة في توزيع السلطة والدخل والمكانة الاجتماعية (عجيل ٢٠١٦، ١٢٧).

٢- ضعف المشاركة السياسية

نص الدستور العراقي النافذ لسنه ٢٠٠٥ على حق المشاركة في الشؤون العامة للدولة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الترشح والتصويت والانتخاب ،وعلى الرغم من حق المواطن في الانتخاب الا ان يفقد المواطن الثقة في الحكومة والاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات ويلجا الى العزوف عن المشاركة فيها لأنه مقتنع تماما بعدم وجود تمثيل حقيقي لمصالح المواطنين في البلد فضلا عن عدم اقناعهم بالبرنامج السياسية للأحزاب (كاظم واخرون ٢٠٢٢، ٢٥٨) ، فقد شهد العراق نسب مشاركة متفاوتة في الانتخابات اتسمت بالتراجع في بعض الدورات ما يعكس حالة من فقدان الثقة بالعملية السياسية كما ان المشاركة غالبا ما تتأثر بالانتماءات الطائفية والقومية والحزبية أكثر من البرامج السياسية مما يحد من فاعلية المواطنة السياسية ، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

نسب المشاركة السياسية في الانتخابات لمجلس النواب العراقي بين الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٢٥

السنة	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠٢١	٢٠٢٥
نسبة التصويت	%٧٩.٦٣	%٦٢.٢	%٦١.٢	%٤٤.٥	%٤٠	%٥٦.١١

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

٣- دور الاحزاب السياسية

نظم الدستور العراقي على حرية انشاء الجمعيات والأحزاب السياسية او الانضمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون ، ولم يجيز الدستور على اجبار اي مواطن على الانضمام الى اي حزب او جمعية او جهة سياسية أو اجباره على الاستمرار في عضويتها (المادة٣٨/ثالثاً من دستور العراق النافذ) وقد طبق نظام المحاصصة الحزبية بعد عام ٢٠٠٣ على اساس التمثيل النسبي لجميع المكونات بما يتلاءم كثافتهم السكانية، مما ادى الى خلق اجواء من التنافس بين الكتل السياسية للظفر بالمناصب السيادية ومراكز القرار ، اذ تلعب الاحزاب السياسية في العراق دورا محوريا في تشكيل السلوك السياسي للمواطن الا ان هيمنة الاحزاب التقليدية وضعف ثقة المواطنين وتحويل المشاركة السياسية الى ولاءات ضيقة بدلا من كونها ممارسة وطنية واعية كما أن استمرار العمل بالتوافقية والمحاصصة، وعدم تجاوزها سيؤدي بشكل لا يقبل الشك الى استمرار الصراع بين الكتل والأحزاب على اغتنام المناصب ومراكز القرار، وبالتالي استمرار الأزمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي، فقد كان للمحاصصة اثر كبير في اضعاف الهوية الوطنية وتغييب مبدأ المواطنة بعده احدى دعامات دولة المواطنة الفاعلة (شدهان ٢٠٢٣، ١١٠٩)،

٤- الفساد السياسي

بعد التغير السياسي في عام ٢٠٠٣ احتل العراق المراتب الاولى في مؤشرات الفساد السياسي والاداري وهدر المال العام في جميع مؤسسات الدولة مما جعل من الصعب تحقيق المواطنة الفاعلة إذ كان للاستعمال غير الكفوء للموارد المالية والبشرية، وفشل المشاريع والبرامج الاقتصادية من قبل الحكومات المتعاقبة، وعقود وصفقات الفساد، وعدم استغلال الثروات النفطية ،اذ اعلنت منظمة الشفافية الدولية مؤشر الفساد في العراق بلغ متوسط نقاط ١٨.٨٦ منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٤، ووصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق بلغ ٢٦.٠٠ نقطة في عام ٢٠٢٤ وأدنى مستوى قياسي بلغ ١٠ نقطة في عام ٢٠٠٨. (عاتي ،٧٢)، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

جدول مؤشرات الفساد السياسي في العراق بين الاعوام ٢٠٠٥- ٢٠٢٤

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
النسبة	٢٢	١٩	١٥	١٠	١٥	١٥	١٨	١٨	١٦	١٦
السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
النسبة	١٦	١٧	١٨	١٨	٢٠	٢١	٢٣	٢٣	٢٣	٢٦

الجدول من اعداد الباحث وفق مؤشر الفساد السياسي (CPI)

من خلال الجدول اعلاه ان البيانات قبل عام ٢٠١٢ كانت بنظام٠-١٠ ولذلك غير قابلة للمقارنة مباشرة مع البيانات الحديثة ٠-١٠٠ الا ان العراق وفق التقارير وقبل عام ٢٠١٢يصنف بين الدول ذات مستويات فساد مرتفعة، فالعراق اليوم نتيجة لذلك الإحصاءات والمؤشرات الدولية للأمم المتحدة والبنك الدولي في مؤشرات الفساد ، الآمر الذي كان مردوده كارثي على واقع بناء دولة المواطنة فاعلة في العراق، إذ ارتفعت الكلفة الاقتصادية للمشاريع، وتقوضت كل فرص تحقيق التنمية الشاملة، وفشلت كل جهود اعادة الأعمار والبناء للقطاع العام والبنى التحتية (عبد شدهان ٢٠٢٣، ٩).

المطلب الثاني

الواقع الاجتماعي للمواطنة الفاعلة في العراق

يمثل الواقع الاجتماعي للمواطنة الفاعلة في مدى اندماج الفرد داخل المجتمع ومشاركته في الانشطة الاجتماعية والتطوعية والخيرية واحترامه للتنوع الاجتماعي ومساهمته في تحقيق التماسك الاجتماعي، وبذلك يمكن تقسيم الواقع الاجتماعي للمواطنة في العراق الى:

١- الهوية الوطنية

يعد المجتمع العراقي من بين المجتمعات ذات التركيبة المتنوعة قوميا ودينيا واثنيا اذ ينقسم دينيا بين المسلمين والمسيحيين واليهود والصائبة والايزيديين ومذهبيا الى الشيعة والسنة وقوميا الى عرب وكرد وتركمان أي ان العراق بمتنوع مكوناته الاجتماعية يعد نموذجا للتعايش السلمي (قنديل ٢٠٢٢، ٩٩) فقد حدد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على اهمية الهوية الوطنية من خلال نصه الدستوري على "ان اللغة العربية والكردية واللغة التركمانية والسريانية هما لغات رسمية....وان جميع العراقيين متساوين امام القانون دون تمييز بسبب الجنس، الدين، اللغة، اللون، المذهب،...واكد على الحرية الشخصية....إذ كفلت الدولة حماية الآسرة والحفاظ على كيانها عن حق التعليم والضمان الصحي والرعاية الاجتماعية وقيمها الدينية والأخلاقية....وكفل حماية الفرد من الإكراه النفسي والفكري والسياسي والديني...فالعراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم ومعتقداتهم واختياراتهم.....ولكل فرد حرية الفكر والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية، إذ كفلت الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها"

ان مشكلة الهوية الوطنية في العراق ليست في تعدد الهويات وتنوعها بل في ادارة النظام السياسي في تعاملها مع التنوع الاجتماعي مما اسهم بدرجة كبيرة في ضعف الهوية الوطنية ويصعب امكانية بناء دولة المواطنة.

٢- دور العشيرة والبنية المجتمعية

يمتاز العراق بكونه بلداً عشائرياً، تتعدد طوائفه وتتباين في خلفياتها الايديولوجية وأصولها التاريخية، فقد عانت المواطنة في العراق بسبب شكوك الجماعات العشائرية لسلوك القادة السياسية وان تنظيم العشيرة يقوم في الاساس على العلاقات القرابية ذوات النمط الابوي ولا تزال تلعب العشيرة دورا مؤثرا في تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات وفي بعض الاحيان تحل محل مؤسسات الدولة والقانون وعلى الرغم من الدور الايجابي للعشيرة في التضامن الاجتماعي الا ان تغليب الاعراف العشائرية على القانون يحد من ترسيخ قيم المواطنة الفاعلة في البلد(العتابي ٢٠٢٣) .

٣- تأثير الفقر والبطالة

يلعب العامل الاقتصادي على اختلال في ميزان القوى الاجتماعية للفرد ومما يؤثر بالتالي على المواطنة الفاعلة للبلد ، اذ يعد عامل الفقر وسوء المعيشة وتدني مستوى الدخل وما ينتج عن ذلك من عدم الكتفاء الذاتي وانعدام التوازن بين الإمكانيات المالية والدخل من جهة وبين متطلبات ومستلزمات الحياة وارتفاع أسعار السلع والمواد من جهة أخرى كلها عوامل قد تؤدي الى انحراف المواطن ووقوعه في الجرائم الوظيفية، بسبب عجزه عن توفير حاجاته الرئيسية من مسكن ومأكل وملبس تتناسب والواقع السائد في البلد (صالح ٢٠٢٣، ٣١٠).

كذلك فأن ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين مقابل ارتفاع أسعار السلع والمواد، وتردي الخدمات، أصبحت الشغل الشاغل للمواطن، إذ جعلته مستعدا للتضحية بكل مواطنيته وحقوقه مقابل حصوله على لقمة العيش الكريم، وفي العراق فقد شهدت الميزانية التشغيلية ورواتب الموظفين ارتفاعا واضحا فضلا عن اتباع السياسة الحكومة السمه الريعية للاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدتها الحكومات وجعلت الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي وهو الاعتماد على النفط الخام فقط (عبد ٢٠٢٢، ٢٣٠).

المبحث الثالث: سبل تعزيز المواطنة الفاعلة في العراق

١- تعزيز المشاركة السياسية

لا يمكن إغفال أهمية تفعيل المشاركة السياسية كأحد الأليات تعزيز المواطنة الفاعلة ، وتعد جوهر المواطنة وحقيقتها العملية ، فالمواطنون هم ذوي الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع بحكم الدستور والنصوص القانونية ، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الشعب ، هذا إلى جانب عملها على المساهمة في تقريب المواطنين من سلطة اتخاذ القرار بغية التعبير عن مختلف آرائهم السياسية ومحاسبة المسؤولين المنتخبين الذين لم يقوموا بتنفيذ وعودهم الانتخابية (بلقواس ٢٠١٧، ٦٢٢)، ومن جهة أخرى فأن المشاركة السياسية تعتبر بمثابة المدرسة لتربية وصقل روح المواطنة لدى أفراد المجتمع المدني وتدعيم روح المسؤولية السياسية في تعميق الوعي السياسي بالهوية القومية وترسيخها للأسس الديمقراطية والمدنية التي تشجع التنشئة السياسية وإقامة علاقات تشاركية ما بين المواطنين والنظام السياسي القائم.

٢- تعزيز دور المجتمع المدني

تعرف المجتمع المدني بأنه الأفراد والهيئات الغير رسمية التي تكون ذا عناصر فاعلة في معظم المجالات منها الصحية، والثقافية، والتربوية، والاقتصادية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالفرد والمجتمع، ويكون للمجتمع المدني حلقة وصل ما بين الفرد ومؤسسات الدولة وتكون ذو أهداف وآليات وبرامج واستراتيجية معنية وكذلك يسهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان ونشر الوعي السياسي والديمقراطي وبناء ثقافة المشاركة والمساءلة وتمكين المواطنين من التأثير في السياسات العامة (صالح ٢٠٢٤، ١٣٦) ان دور منظمات المجتمع المدني في العراق له أهمية كبيرة في تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني والوحدة الوطنية بين أفارد المجتمع تؤدي دوارً مهما للمحافظة على بقاء المجتمع وأن تعمل بشكل فاعل في التثقيف بالقوانين والتشريعات والتنشئة الديمقراطية وذلك بتبني برامج هادفة ومنظمة وذلك بإشراك وسائل الإعلام المتخصصة لبناء الثقة ونبذ الطائفية وبالتالي تؤسس لاستقرار السياسي في المجتمع خاصة ما

يتعلق في الثقافة السياسية بين النخب والتي تساهم في تقريب وجهات النظر وعكس ذلك يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي (محمد ٢٠٠٧، ٣٢).

٣- تعزيز العامل الاقتصادي والثقافي

فمن خلال الدراسات الأكاديمية التي بينت أن مقدرة المجتمع على التلاحم والاندماج تكون أوفر للوصول إلى تسويات للمنازعات السياسية بالطرق السلمية ترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الاقتصادي ، أي وجود علاقة طردية ما بين التطور الاجتماعي –الاقتصادي وحل المشاكل السياسية والمنازعات داخل المجتمع (ادهم ٢٠٠٩، ١٠٧)، وان ضعف العامل الاقتصادي في البلد يعود بسبب سياسات والخطط الحكومية وسوئ ادارة الموارد العامة، والاعتماد على العوائد المالية لتصدير النفط الخام كمصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة الاتحادية، وفشل الخطط والبرامج الحكومية الاقتصادية للنهوض بالقطاعات الصناعية والزراعية، ولتعزيز للمواطنة الفاعلة لا تعتمد على المشاركة في العملية السياسية فقط بل لابد من التمتع بالحقوق الاقتصادية ولو بالحد الأدنى لتقوية الإحساس لدى الفرد بمعنى المواطنة والولاء للوطن ، عن طريق أشعاره بالإنصاف وهذا بحد ذاته يتطلب التعامل السليم مع ثروات البلد القومية المادية وغير المادية(عيد ٢٠٢٢، ٢٢٩) . أما عند التطرق إلى العامل الثقافية ، فالأمر يرتد إلى تباين الانتماءات الإقليمية أو اللغوية أو الدينية أو الطبقية أو ما شاكل، فمن خلال الاعتراف بهذا التنوع يمكن وضع صمام الأمان في المشاركة في الحياة العامة بحيث يمكن المواطن داخل المجتمع الاحتفاظ بخصوصيته كعضو داخل الجماعة الأولية ومن حقه الانضمام إلى أي تجمع سياسي أو فكري ، وبذلك يكون إسهام مهم في تعزيز المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفي تعزيز مفهوم التعددية الفكرية والسياسية غير المؤذية للوحدة الوطنية والاعتراف بالتعدد مجتمع الوحدة في التعدد وبهذه الطريقة يكون العراقيون باختلاف أعراقهم ومذاهبهم فخورين بمواطنتهم فلا يؤثر هذا التنوع عند ممارسة المواطنين لحقوقهم المدنية والسياسية وبذلك تكون هذه الفسيفساء الحضارية عنصر تفاعل وتوحيد ال عنصر للتناحر والعنف (جابر ٢٠٢٥، ٣٣٩)

٤- تعزيز دور وسائل الاعلام

نظم الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ حق الأفراد في حرية الفكر ، وأكد المشرع الدستوري كفالة الدولة لحرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر بما لا يخل بالنظام العام للدولة (زنكنه ٢٠٢٤، ١٢٨) أي انه تؤدي وسائل الاعلام بأنواعها المقروءة والمسموعة والمرئية وشبكة الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما داخل كل مجتمع اذ تعد مصدرا مهما في نقل الاخبار وتبادل الافكار ونشر المعلومات التي تأثر على الراي العام أي انه يؤدي دورا مهما في بناء مواطن ذو وعي في القضايا التي تدور حوله والتالي اعطائه القدرة على التحليل ويكون ذلك من اجل

قرارات تخص القضايا الوطنية وتوجيه الراي العام نحو القضايا وبالتالي تعزيز لمواطنة الفاعلة (ابو المجد ٢٠١٠، ٣٨)

تعد وسائل الاعلام وسيلة تربوية تعمل على جذب الافراد وتعزيز التماسك الاجتماعي والمتمثل بالتركيز على القيم الوطنية والمواطنة ويكون ذلك من خلال التركيز على الراي العام والحقوق والحرية والديمقراطية وغيرها من القيم المواطنة الفاعلة وان وسائل الاعلام دور في تعزيز العمل على تنمية الثقافة السياسية والعمل على تعزيز التعاون والتكاتف بين افراد المجتمع والتعايش السلمي بين المجتمعات (عبد الحمزة ٢٠٢٤، ٩٤٥)

الخاتمة

ان المواطنة الفاعلة في العراق تواجه تحديات بنيوية تحد من فاعليتها رغم الاطار الدستوري الذي يكفل الحقوق السياسية ان هذه التحديات يتطلب ارادة سياسية حقيقية واصلاحات مؤسسية شاملة من شأنها اعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة وتحقيق مواطنة سياسية قائمة على المساواة والمشاركة والعدالة

إن ملامح _رغبة بناء دولة المواطنة في العراق تظهر من خلال تقنين مقوماتها في الدستور، كاعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، وبناء المؤسسات السياسية، واصالح الاقتصاد، وحماية الحقوق والحريات العامة التي تعتبر دعائم اساس لبناء دولة المواطنة.

قائمة المصادر

١. ابادي، وحيده نعيم .٢٠٢٣. اهمية الصحافة العراقية في تعزيز حقوق المواطنة، الجامعة العراقية ، **مجلة الدراسات وبحوث الاعلام**، العدد ١٣.
٢. ابو المجد، عبد الجليل الجليل . ٢٠١٠." ***مفهوم المواطنة في فكر العربي الاسلامي*** "، الرباط.
٣. ادهم، كمال حسين. ٢٠٠٩. مفهوم المواطنة واليات تعزيزها، **مركز الدراسات الاقليمية**، المجلد ١٣، العدد ٦.
٤. الصالح ،بشرى محمود. ٢٠٢٤. دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع العراقي، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، الجامعة المستنصرية، العدد ٧.
٥. القاسم، صالح محمود. الديمقراطية والحرب في الشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٢٧.
٦. الكيالي، عبد الوهاب. ١٩٩٠. "***موسوعة السياسية***"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ط١.
٧. بلقواس، ابتسام . ٢٠١٧. المواطنة وحق المشاركة السياسية، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١٥.
٨. جابر، سارة علي. ٢٠٢٥. المواطنة الصالحة كمدخل لتعزيز السلم المجتمعي في العراق -دراسة تحليلية ، **مجلة جامعة الكوت للعلوم الانسانية**، عدد خاص لبحوث المؤتمر الدولي الخامس.
٩. حامد، كريم. ٢٠٢٥. انواع الانتماء واهميته في المجتمع ، https://itqanx.com/blog/post/462/%D8%A7%D9%

١٠. حسن، حميد فاضل.٢٠١٧."اشكالية المواطنة في العراق تأسيس خاطئ وواقع مازوم الاسباب والمعالجات " ، **مجلة الديمقراطية** ، مجلد ١٧، عدد ٦٦.
١١. خورشيد، سراب جبار. ٢٠٢٥. الحق في الهوية ودورها في تعزيز قيم المواطنة ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢.
١٢. زنكنه ، عدنان قادر. ٢٠٢٤. الاطار القانوني لمبدا المواطنة في دستور جمهورية العام لسنه ٢٠٠٥، **مجلة القانون للعلوم القانونية والسياسية**، جامعة كركوك، المجلد ١٣، العدد ٥٠.
١٣. زيدان، عذراء اسماعيل. ٢٠٢٥. المواطنة والتحولات الاجتماعية وانعكاساتها على ادوار المرأة ، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد ، مركز الدراسات المرأة ، العدد ٣٣.
١٤. شدهان، زينب حمزة عبد. ٢٠٢٤. التغير السياسي وبناء دولة المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، **مجلة اكليل للدراسات الانسانية**، العدد ١٥.
١٥. صالح، عبد الخالق مطلك . ٢٠٢٣. اثر الفساد الاداري على مبدا المواطنة، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد ١٣، العدد ٤٦.
١٦. عاتي، حسن كريم. العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية، هيئة النزاهة ، العدد ٦.
١٧. عبد الحمزة، صالح رحمن. ٢٠٢٥. الاعلام ودورة في تعزيز المواطنة في المجتمع، **مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية**، عدد خاص لبحوث المؤتمر الدولي الخامس.
١٨. عبد شدهان، زينب حمزة. ٢٠٢٣. التغير السياسي وبناء دولة المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، **مجلة اكليل للدراسات الانسانية**، العدد ١٥.
١٩. عبد، جبار اسماعيل .٢٠٢٢. معوقات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات اقليمية ، جامعة النهرين، العدد ٣٥.
٢٠. عجيل، عماد. ٢٠١٦. " المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣دراسة في الاسباب والتحديات" ، **جامعة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد ٨.
٢١. عمر، شورش حسن.٢٠٢٢.حق الانتخاب ودوره في تعزيز قيم المواطنة، **جامعة السليمانية** ، العدد ٢.
٢٢. عواد، منى جلال.٢٠١٣. الاقليات وحق المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية** ،المجلد ٥، العدد ١٨.
٢٣. عيد ، جبار اسماعيل . ٢٠٢٢. معوقات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الدرسات الاقليمية ، العدد ٥٣.
٢٤. قنديل، غدي حسن.٢٠٢٢. المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق. **مجلة حمورابي**، العدد ٤٢.
٢٥. كاظم ، سمية دهام واخرون. ٢٠٢٢. العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد ٢٧.
٢٦. كوثراني، وجيه. ٢٠٠٤. ***"هويّات فائضة.. مواطنة منقوصة (في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربيًا)"*** ، ط١ ، بيروت .
٢٧. محمد ، مدحت.٢٠٠٧."***ادارة منظمات المجتمع المدني"*** ، دار الاتراك، القاهرة.

المصادر باللغة الانكليزية

1. -Abadi, Wahida Naeem. 2023. The Importance of Iraqi Journalism in Promoting Citizenship Rights, Iraqi University, Journal of Media Studies and Research, Issue 13.
2. Abd, Jabbar Ismail. 2022. Obstacles to Achieving Citizenship Values in Iraq After 2003, Regional Studies Journal, Al-Nahrain University, Issue 35.

3. Abdul Hamza, Saleh Rahman. 2025. Media and its Role in Promoting Citizenship in Society, Al-Kut University College Journal of Humanities, Special Issue for Research Papers of the Fifth International Conference.
4. Abdul Shadhan, Zainab Hamza. 2023. Political Change and Building a State of Citizenship in Iraq after 2003, Ikleel Journal of Human Studies, Issue 15.
5. Abu Al-Majd, Abdul Jalil Al-Jalil. 2010. "The Concept of Citizenship in Arab Islamic Thought," Rabat.
6. Adham, Kamal Hussein. 2009. The Concept of Citizenship and Mechanisms for Promoting It, Center for Regional Studies, Volume 13, Issue 6.
7. Ajil, Imad. 2016. "Citizenship in Iraq after 2003: A Study of Causes and Challenges," Tikrit University of Political Science, Issue 8.
8. Al-Kayyali, Abdul Wahab. 1990. "Encyclopedia of Politics," Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1st ed.
9. Al-Qasim, Saleh Mahmoud. Democracy and War in the Middle East, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue 27.
10. Al-Saleh, Bushra Mahmoud. 2024. The Role of Civil Society Organizations in Establishing Citizenship Values in Iraqi Society, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue 7.
11. Ati, Hassan Karim. Iraq in the Corruption Perceptions Index in Transparency International Reports, Integrity Commission, Issue 6.
12. Awad, Mona Jalal. 2013. Minorities and the Right to Citizenship in Iraq after 2003, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 5, No. 18.
13. Balqawas, Ibtisam. 2017. Citizenship and the Right to Political Participation, Al-Mufakkir Journal, College of Law and Political Science, Issue 15.
14. Eid, Jabbar Ismail. 2022. Obstacles to Achieving the Values of Citizenship in Iraq after 2003, Journal of Regional Studies, Issue 53.
15. Hamed, Karim. 2025. Types of Belonging and Their Importance in Society, https://itqanx.com/blog/post/462/%D8%A7%D9%
16. Jaber, Sarah Ali. 2025. Good Citizenship as an Approach to Promoting Social Peace in Iraq - An Analytical Study, Al-Kut University Journal of Humanities, Special Issue for Research Papers of the Fifth International Conference.
17. Kadhim, Sumaya Daham, et al. 2022. Abstention from Iraqi Parliamentary Elections, Tikrit University Journal of Political Science, Issue 27.
18. Kawtharani, Wajih. 2004. "Excessive Identities... Deficient Citizenship (On the Collapse of the Discourse of Dialogue and Clash of Civilizations in the Arab World)," 1st ed., Beirut.
19. Khurshid, Sarab Jabbar. 2025. The Right to Identity and its Role in Promoting Citizenship Values, *Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies*, Issue 2.

20. Muhammad, Medhat. 2007. "Managing Civil Society Organizations," Dar Al-Atrak, Cairo.
21. Omar, Shorsh Hassan. 2022. The Right to Vote and its Role in Promoting Citizenship Values, University of Sulaimani, Issue 2.
22. Qandil, Ghadi Hassan. 2022. Citizenship and the Challenges of Social Peace in Iraq. Hammurabi Journal, No. 42.
23. Saleh, Abdul Khaliq Mutlaq. 2023. The Impact of Administrative Corruption on the Principle of Citizenship, *Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences*, Volume 13, Issue 46.
24. Shadhan, Zainab Hamza Abdul. 2024. Political Change and Building a State of Citizenship in Iraq after 2003, Ikleel Journal for Human Studies, Issue 15.
25. Zaidan, Adhraa Ismail. 2025. Citizenship, Social Transformations and their Impact on Women's Roles, Journal of Political Science, University of Baghdad, Women's Studies Center, No. 33.
26. Zangana, Adnan Qader. 2024. The Legal Framework of the Principle of Citizenship in the 2005 Constitution of the Republic of Iraq, Journal of Law for Legal and Political Sciences, Kirkuk University, Volume 13, Issue 50.
27. Hassan, Hamid Fadhil. 2017. "The Problem of Citizenship in Iraq: A Flawed Foundation and a Crisis Reality – Causes and Solutions," Democracy Journal, Volume 17, Issue 66.